

## المحاضرة رقم(03): تقنيات تمويل التجارة الخارجية قصيرة الأجل:

### 1-الاعتماد المستندي:

#### عناصر المحاضرة:

- 1-تعريف الاعتماد المستندي.
- 2- أطراف الاعتماد المستندي.
- 3- أهمية الاعتماد المستندي.
- 4- مزايا الاعتماد المستندي .
- 5- أنواع الاعتماد المستندي.
- 6- مراحل تنفيذ الاعتماد المستندي.

#### 1-تعريف الاعتماد المستندي:

إن كلمة الاعتماد يقصد بها هنا "قرض"، أما المستندي فيقصد بها " تلك المستندات والوثائق المرتبطة بالعملية التجارية الممولة عن طريق هذا القرض".

- ويقصد بالاعتماد المستندي هو تعهد مكتوب يصدره بنك يسمى البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب عمليه، يتعهد هذا البنك بمقتضاه لطرف ثالث يسمى المستفيد(المصدر)، بأن يدفع أو يقبل أو يخصم قيمة الكمبيالات المصاحبة لمستندات الشحن طالما كانت تلك المستندات مطابقة لشروط الاعتماد.

- لذا فالاعتماد المستندي يعني الدفع مقابل المستندات وهو الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا في التجارة الدولية، فهو عملية قرض من نوع الالتزام بالإمضاء، بناء على طلب المستورد(مشتري البضاعة) الذي طلب فتح اعتماد مستندي من أحد البنوك في الداخل لصالح المصدر، بعد أن يكون الطرفان قد اتفقا على شروط العقد بكل تفاصيله مع تحديد نوع الاعتماد الذي فتحه وبموجب هذا الالتزام يقوم البنك بدفع مبلغ معين للمصدر مقابل حيازة الوثائق المتعلقة بالسلع محل العقد.

#### 2- أطراف الاعتماد المستندي:

أ- **المستورد:** هو ذلك الشخص أو المؤسسة التي تطلب فتح اعتماد بموجب عقد بينها وبين البنك فاتح الاعتماد، هذا العقد يتضمن جميع شروط وبنود عقد البيع المبرم مع المصدر مع تعيين نوع وطبيعة الاعتماد ذاته.

ب- **البنك فاتح الاعتماد (بنك المستورد):** وهو الذي يقدم له طلب فتح الاعتماد، وبعد دراسة هذا الطلب والموافقة عليه، يقوم بتبليغ المستفيد من هذا الاعتماد(المصدر) عن طريق بنك آخر هو البنك المراسل(بنك المصدر).

ج- **البنك المراسل (بنك المصدر):** يتلق البنك المراسل إشعار بفتح الاعتماد لصالح أحد زبائنه، ثم يقوم بتبليغه لهذا المستفيد سواء بإضافة تأكيده أو دون ذلك.

د- المصدر(المستفيد): وهو الشخص الطبيعي أو المعنوي المستفيد من الاعتماد المفتوح لصالحه أي(المصدر) ويقوم بتنفيذ شروط العقد ضمن المدة المحددة والمقررة للاعتماد، ويقوم بتقديم المستندات الضرورية والمطابقة للعقد المبرم إلى البنك المرسل فور إتمام عملية شحن البضاعة.

### 3- أهمية الاعتماد المستندي:

يعتبر الاعتماد المستندي من أهم الآليات المستخدمة في تمويل التجارة الدولية ويمثل في الوقت الحاضر الإطار الذي يحظى بالقبول من جميع المتعاملين في ميدان التجارة الدولية بما يحفظ مصلحة هؤلاء الأطراف خاصة منهم المصدرين والمستوردين.

فبالنسبة للمصدر يكون لديه ضمان بواسطة الاعتماد المفتوح لصالحه بأنه سوف يقبض قيمة البضائع التي تعاقده على تصديرها وذلك فور تقديم وثائق شحن البضاعة إلى بنكه الذي بدوره يرسلها إلى بنك فاتح الاعتماد. وبالنسبة للمستورد فإنه يضمن كذلك أن البنك فاتح الاعتماد لن يدفع قيمة البضاعة المتعاقد على استيرادها إلا بتقديم وثائق شحن البضاعة بشكل مطابق للشروط الواردة في الاعتماد المستندي المفتوح لديه.

### 4- مزايا الاعتماد المستندي:

#### أ- مزاياه كخدمة مصرفية:

- تلبية الاحتياجات التمويلية للمصدر والمستورد عن طريق وضع مركز البنك الائتماني رهن إشارة الطرفين.
- تقلل من بعض مخاطر صرف العملات والمخاطر السياسية.
- معترف به عالميا، ومضمون قانونيا.
- يمكن استخدامه في التعاملات التجارية مع كل بلدان تقريبا.

#### ب- بالنسبة للمستورد:

- يقلل من المخاطر التجارية التي يتعرض لها من خلال ضمان عدم الدفع للمصدر ما لا يقدم الإثباتات الكافية التي تفيد بإتمام شحن البضاعة.
- يدل على ملاءته الائتمانية أمام جمهور المصدرين الذين يتعامل معهم.
- يساعد المصدر الذي يتعامل معه على الحصول على قروض ائتمانية من البنوك من خلال خصم الاعتماد المستندي الصادر له من أجل الحصول على قروض رأسمال تشغيلي.
- وسيلة سريعة ومرنة لتسديد قيمة البضائع، حتى أنها تشجع المصدرين على تقديم خصومات مغرية للمشتريين بهذه الطريقة.

#### ج- بالنسبة للمصدر:

- التقليل من مخاطر عدم التسديد لأن دفع مضمون من قبل البنوك.
- يعزز تدفقاته النقدية وخصوصا إذا قام البنك بخصم هذا الاعتماد قبل حلول آجال الاستحقاق ثمن الصفقة.
- يوفر ضمان أكبر للدفع إذا قام البنك المرسل بتأكيده(تعزيره).
- وسيلة سريعة ومرنة لتسديد قيمة البضائع.

## 5- أنواع الاعتماد المستندي:

1.5- من حيث قوة تعهد البنك فاتح الاعتماد: وينقسم إلى نوعين هما:

1.1.5- الاعتماد المستندي القابل للإلغاء: وهو اعتماد يمكن تعديله أو إلغاؤه من البنك فاتح الاعتماد في أي

لحظة دون إشعار مسبق للمستفيد، هذا النوع من الاعتمادات نادر الاستعمال لأنه يضر بمصلحة المصدرين ويمنح المستورد ميزات كبيرة حيث يمكنه من الانسحاب، أو تغيير الشروط أو إدخال شروط جديدة في أي وقت شاء دون الحاجة إلى إعلام المستفيد.

2.1.5- الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء(الاعتماد القطعي): وهو الذي لا يمكن إلغاؤه أو تعديله إلا إذا

تم الاتفاق بالتراضي على ذلك من قبل جميع الأطراف ذات الصلة بالاعتماد ولاسيما موافقة المستفيد، ولهذا في هذا النوع من الاعتمادات يبقى البنك فاتح الاعتماد ملتزماً بتنفيذ الشروط المنصوص عنها في عقد فتح الاعتماد. وهذا النوع من الاعتمادات هو الغالب في الاستعمال دولياً لأنه يضمن للمصدر قبض قيمة المستندات عند مطابقتها لشروط وبنود الاعتماد.

2.5- من حيث قوة تعهد البنك المراسل: وينقسم إلى قسمين:

1.2.5- الاعتماد المستندي غير معزز: بموجب هذا الاعتماد يقع الالتزام بالسداد للمصدر في حالة عجز المستورد عن التسديد على عاتق البنك فاتح الاعتماد، ويكون دور البنك المراسل تقديم الخدمة المصرفية فقط.

2.2.5- الاعتماد القطعي المعزز: هنا يضيف البنك المراسل في بلد المستفيد تعهده إلى تعهد البنك فاتح الاعتماد، فيلتزم بدفع قيمة الاعتماد في جميع الظروف ما دامت المستندات مطابقة للشروط وبالتالي يحظى هذا النوع من الاعتمادات بوجود تعهدين من بنكين مما يضيف للمصدر المزيد من الاطمئنان وضمانات أكثر لقبض قيمة المستندات.

وهنا البنك فاتح الاعتماد لا يطلب تعزيز الاعتماد من البنك المراسل إلا عندما يكون ذلك ضمن شروط البائع على المشتري(المستورد)، فقد لا توجد حاجة للتعزيز إذا كان البنك فاتح الاعتماد ذو شهرة عالمية، كما أن البنك المراسل لا يقوم بالتعزيز الاعتماد إلا إذا توافرت عنده الثقة بالبنك فاتح الاعتماد ويكون ذلك نظير عمولة متفق عليها.

3.5- من حيث طريقة الدفع للبائع المستفيد: وينقسم إلى:

1.3.5- اعتماد الاطلاع: بموجبه يدفع البنك فاتح اعتماد قيمة البضائع كاملة بمجرد الاطلاع على المستندات والتحقق من مطابقتها مع شروط الاعتماد.

2.3.5- اعتماد القبول: في هذا نوع من الاعتماد يكون الدفع بموجب كمبيالات يسحبها البائع المستفيد ويقدمها ضمن مستندات الشحن، على أن يستحق تاريخها في وقت لاحق معلوم.

3.3.5- اعتماد الدفعات: اعتمادات الدفعات المقدمة وتسمى أيضاً الاعتمادات ذات الشرط الأحمر وهي اعتمادات قطعية يسمح فيها للمستفيد بسحب مبالغ معينة مقدماً بمجرد إشعاره بالاعتماد، أي قبل تقديم المستندات، وتخصم هذه المبالغ من القيمة النهائية للفاتورة عند الاستعمال النهائي للاعتماد، وسميت هذه

الاعتمادات بهذا الاسم لأنها تحتوي على هذا الشرط الخاص الذي يكتب عادة بالحبر الأحمر للفت النظر إليه. ويقوم البنك المراسل بتسليم الدفعة المقدمة للمستفيد مقابل إيصال موقع منه إلى جانب تعهد منه بردها إذا لم تشحن البضاعة أو يستعمل الاعتماد خلال فترة صلاحيته.

4.5- من حيث طريقة سداد المشتري الأمر بفتح الاعتماد: وتنقسم إلى:

1.4.5- الاعتماد المغطى كلياً: بموجبه يقوم المستورد الأمر بتغطية المبلغ بالكامل للبنك فاتح الاعتماد لتسديد ثمن البضاعة المتعاقد عليها لدى وصول المستندات الخاصة بها، والبنك في هذه الحالة لا يتحمل أي عبء مالي. ويبقى فقط مسؤولاً أمام عميله عن أي استعمال خاطئ للنقود مثل دفعها للمستفيد إذا لم تكن شروط الاعتماد قد توافرت أو إذا تأخر فيها.

2.4.5- الاعتماد غير مغطى: هو الاعتماد الذي يمنح فيه البنك تمويلاً كاملاً للعميل في حدود مبلغ الاعتماد، حيث يقوم البنك بدفع المبلغ للمستفيد عند تسلم المستندات، ثم يتابع البنك عميله (المستورد) لسداد المبلغ المستحق حسبما يتفق عليه من أجل وفوائده.

3.4.5- الاعتماد المغطى جزئياً: هو الذي يقوم فيه العميل الأمر بفتح الاعتماد بدفع جزء من قيمة الصفقة من ماله الخاص، ويساهم البنك في تحمل مخاطر تمويل الجزء المتبقي من مبلغ الاعتماد.

5.5- تصنيف الاعتمادات من حيث الشكل: وتنقسم إلى:

1.5.5- الاعتماد القابل للتحويل: وهو اعتماد قطعي ينص فيه على حق المستفيد في الطلب من البنك الموفض بالدفع أن يضع هذا الاعتماد كلياً أو جزئياً تحت تصرف مستفيد آخر ويستخدم هذا النوع غالباً إذا كان المستفيد الأول وسيطاً أو وكيل للمستورد في بلد التصدير، الذي يقوم بتحويله إلى المصدرين الفعليين للبضاعة نظير عمولة أو الاستفادة من فروق الأسعار، ويشترط لإمكانية التحويل موافقة الأمر والبنك المصدر للاعتماد الأصلي والمستفيد الأول.

2.5.5- الاعتماد المتجدد (الدائري): يستخدم هذا النوع من الاعتمادات في الاتفاق على تسليم البضاعة للمستورد على فترات زمنية منتظمة، حيث يمكن تجديد هذا النوع من الاعتمادات استناداً للفرات الزمنية أو قيمة البضاعة.

3.5.5- الاعتماد مقابل اعتماد آخر (الاعتماد الظهيري): ويشبه الاعتماد القابل للتحويل حيث يستعمل في الحالات التي يكون فيها المستفيد من الاعتماد الأصلي وسيطاً وليس منتجاً للبضاعة، وفي هذه الحالة يقوم المستفيد بفتح اعتماد جديد لصالح المنتج بضمان الاعتماد الأول المبلغ له.

وعادة ما تكون شروط الاعتماد الثاني مشابهة للاعتماد الأصلي باستثناء القيمة وتاريخ الشحن وتقديم المستندات التي تكون في الغالب أقل وأقرب ليتيسر للمستفيد الأول إتمام العملية وتحقيق الربح من الفرق بينهما.

6- مراحل تنفيذ الاعتماد المستندي:

يمكن تقسيم مراحل سير آلية الاعتماد المستندي إلى أربعة مراحل هي:

1.6- فتح الاعتماد المستندي: يتم فتح الاعتماد المستندي وفق المراحل التالية:

- يوقع الأمر طلب فتح الاعتماد الذي يوضح فيه بصورة دقيقة وواضحة البيانات الضرورية وفقا لشروط المتفق عليها مع المصدر في عقد البيع.
- يتحقق البنك من أن عمليه يستطيع توفير الغطاء المالي اللازم سواء من خلال حسابه المفتوح لديه أو من خلال تسهيلات ائتمانية.
- يقوم البنك ففتح الاعتماد بإبلاغ المستفيد بفتح اعتماد لصالحه بواسطة البنك المراسل في بلده، وذلك بإرسال خطاب الاعتماد الذي يتضمن كل بيانات وشروط الاعتماد.
- بعد إبلاغ المستفيد من طرف بنكه بفتح الاعتماد لصالحه يتحقق بدوره من أن نص وشروط الاعتماد مطابقة لما تم الاتفاق عليه في عقد البيع.
- 2.6- استعمال الاعتماد المستندي:** ويشمل الخطوات التالية:
  - يشحن المصدر البضاعة ويستلم سند الشحن.
  - يقدم المصدر لبنكه المستندات المطلوبة خلال المدة المحددة وبعد مراقبة الشروط الشكلية والموضوعية.
- 3.6- تنفيذ الاعتماد المستندي:**
  - بعد فحص المستندات وتدقيقها من طرف البنك المراسل يقوم بإرسالها إلى البنك ففتح الاعتماد الذي بدوره يتحقق من أنها مقدمة ضمن حدود صلاحية الاعتماد و أنها مستوفية لسائر الشروط التي طلبها العميل.
- 4.6- تسوية الاعتماد المستندي:**
  - يقوم البنك ففتح الاعتماد بتحويل مبلغ الاعتماد للبنك المراسل(بنك المصدر)، ويسلم لزيونه المستورد المستندات التي تمكنه من تسلم البضاعة.